# الجوامع بين الصحيحين

تبين لنا من الفقرة السابقة كيف كان اللقاء كبيراً بين كتابي البخاري ومسلم..

وقد دفع هذا اللقاء العلماء ـ وفي وقت مبكر ـ إلى العمل على الجمع بين الكتابين، رغبة في تقريبهما إلى طلاب العلم.

وقد كثر الجامعون.

ويغلب على الظن أن أول من قام بذلك: محمد بن عبد الله الجوزقي (ت٣٨٨).

ثم تبعه آخرون منهم:

أبو مسعود، إبراهيم بن محمد بن عبيد الدمشقي (ت٤٠١).

أبو بكر، أحمد بن محمد البرقاني (ت٤٢٥).

أبو عبد الله، محمد بن أبي نصر الحميدي (ت٤٨٨).

أبو نعيم، عبيد الله بن الحسن بن أحمد الحداد الأصبهاني (ت٥١٧).

عبد الحق بن عبد الرحمن بن عبد الله الإشبيلي الخراط (ت٥٨١).

أبو حفص، عمر بن بدر بن سعيد الكردي الموصلي (ت٦٢٢).

الحسن بن محمد الصاغاني (ت٦٥٠).

وغيرهم...

ومما لا شك فيه، أن كل جامع كان له هدف يسعى إلى تحقيقه، من اختصار، أو مقارنة، أو تبويب..

ويعد كتاب «الجمع بين الصحيحين» للحميدي من أشهر هذه الجوامع، وقد حذف مصنفه الأسانيد واكتفى بذكر الصحابي، ورتبه على طريقة المسانيد، وقد بين طريقته بقوله:

«وجمعنا حديث كل صاحب مذكور فيهما على حدة.. ورتبناهم على خمس مراتب، فبدأنا بمسند العشرة..

ولم نخلَّ بكلمة فما فوقها، تقتضي حكماً، أو تفيد فائدة، ونسبناها إلى من رواها.. وأوردنا المتن بلفظ أحدهما..»[1].

---

(١) من مقدمة المخطوطة رقم٩٠٥٥ ف الموجود في مكتبة جامعة الإمام في الرياض.

والواقع أن الحميدي لم يكن مبتكراً في عمله هذا، وإنما اقتفى أثر أبي بكر أحمد بن محمد البرقاني، وأبي مسعود إبراهيم بن محمد بن عبيد الدمشقي ـ كما قال ابن الأثير ـ فإنهم جمعوا بين كتابي البخاري ومسلم ورتبوا كتبهم على المسانيد دون الأبواب[١].

ولم يقتصر الحميدي على نص الصحيحين، بل تمم بعض الأحاديث بروايات من غيرهما.

قال ابن الصلاح في مقدمته:

«غير أن الجمع بين الصحيحين للحميدي الأندلسي منها يشتمل على زيادة تتمات لبعض الأحاديث ـ من تتمة لمحذوف، أو زيادة شرح ـ فربما نقل من لا يميز بعض ما يجده فيه عن الصحيحين أو أحدهما، وهو مخطئ لكونه من تلك الزيادات التي لا وجود لها في واحد من الصحيحين»[٢].

وقد أثنى ابن الأثير على هذا الجمع، بل واعتمده أساساً في النقل منه عندما ألف كتابه «جامع الأصول» فقال:

«واعتمدت في النقل من كتابي البخاري ومسلم على ما جمعه الإمام أبو عبد الله الحميدي في كتابه، فإنه أحسن في ذكر طرقه، واستقصى في إيراد رواياته، وإليه المنتهى في جمع هذين الكتابين»[٣].

وإنما فعل ابن الأثير ذلك ليوفر على نفسه: الوقت، وعناء مشقة الجمع، وما يستلزمه من جهد وتعب، وإلَّا فقد كان الأولى به أن يرجع في ذلك إلى الأصل.

وطريقة الحميدي هذه ـ ومن قبله: البرقاني والدمشقي ـ تقرب الحديث لطالبه بعض التقريب، ولكنها تتطلب ممن أراد مراجعة حديث ما: أن يعرف راويه من الصحابة، وأن يقرأ الأحاديث التي رواها ذلك الصحابي، حتى يجد بغيته، وهذه القضية ليست سهلة كما أنها ليست في متناول كل طلاب العلم.

ولهذا فكر العلماء الذين جاؤوا بعد ذلك بطرق أخرى.

فجمع أبو نعيم الحداد الأصبهاني بين الكتابين على أساس الموضوع، ولم يحذف السند، وجعله على أربعة عشر كتاباً[٤].

---

(١) جامع الأصول ١/٤٨.

(٢) مقدمة ابن الصلاح ص١١ و١٢.

(٣) جامع الأصول ١/٥٥.

(٤) وهذه الكتب كالآتي: كتاب التوحيد، كتاب قبول خبر الواحد، كتاب الإيمان، كتاب ما هو من عقائد أهل الأثر والحديث، كتاب العلم، كتاب الأحكام على ترتيب الأرباع الأربعة..، كتاب الأدب، كتاب التفسير والتعبير للرؤيا، كتاب الفضائل، كتاب التوبة والذكر والدعاء، كتاب =

وكانت طريقة عبد الحق الإشبيلي قريبة من طريقة الأصبهاني، لكنه حذف الأسانيد[١].

وجاء أبو حفص الموصلي بعد ذلك، فصنف جامعه، ورتب أبوابه على حروف المعجم، واتبع في طريقته هذه ابن الأثير في كتابه جامع الأصول[٢].

وسلك الصاغاني في ترتيب جامعه ترتيباً غريباً، إذ جعله على أبواب وفصول النحو، فجعله في اثني عشر باباً، يندرج تحت كل منها فصول من فصول النحو. فالباب الأول، يندرج تحته فصلان: الأول: فيما جاء ابتداؤه بمن الموصولة أو الشرطية، والثاني: فيما جاء ابتداؤه بمن الاستفهامية.. وهذا الترتيب يفيد المشتغلين بعلم النحو.. وقد قصره على الأحاديث القولية..

وهكذا كان اختلاف الأغراض سبباً في تعدد التصانيف..

= أبواب البر، كتاب الزهد والرقائق، كتاب السير، كتاب البعث والنشور.
والناظر في هذا التقسيم يلاحظ كيف أنه جعل بعض الموضوعات الفرعية أصولاً مثل كتاب قبول خبر الواحد. فهو فرع من كتاب العلم، كما أنه قسم الموضوع الواحد إلى كتب متعددة، مثل: كتاب التوحيد، كتاب الإيمان، كتاب ما هو من عقائد أهل الأثر والحديث، كتاب البعث والنشور، فهذه كلها تعود إلى موضوع العقيدة. الأمر الذي يجعل هذا التقسيم غير صالح للاستفادة منه.
[انظر المخطوطتين: ٣٤٤٧ ف، ٢٦٨٣ ف في جامعة الإمام في الرياض].

(١) انظر المخطوطة: ٦٢١٥ ف في جامعة الإمام في الرياض.

(٢) انظر المخطوطة: ٦٦٤٥ ف في جامعة الإمام في الرياض. وقد قام بتحقيقه جامع هذا الكتاب وطبعة المكتب الإسلامي في مجلدين.